

مفاهيم القرآن

(51) وبالتالي لنفي عدله سبحانه ، وإليك بيان الشبهة: إنَّ ما علم الله سبحانه تحقُّقه من أفعال العباد ، فهو واجب الصدور ، وما عَلمَ عدمه فهو ممتنع الصدور منه ، وإلاَّ انقلب علمه جهلاً ، وليس فعل العبد خارجاً عن كلا القسمين ، فهو إمَّا ضروري الوجود ، أو ضروري العدم ، ومعه لا مفهوم للاختيار ، إذ هو عبارة عمَّا يجوز فعله أو تركه ، مع أنَّ الآوَّل لا يجوز تركه ، والثاني لا يجوز فعله . وقد وقع هذا الدليل عند الرازي موقع القبول ، وقال: ولو اجتمع جملة العقلاء لم يقدرُوا على أن يوردوا على هذا الوجه حرفاً إلاَّ بالتزام مذهب هشام: وهو أنَّه تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها. (1) إنَّ هذه الشبهة لا تختص بعلمه سبحانه ، بل تسري أيضاً في مجال إرادته ، فإنَّ ما في الكون غير خارج عن إرادته ، وعند ذلك تتوجه الشبهة التي قررها الشريف الجرجاني (المتوفى عام 816هـ) بالنحو التالي: قالوا: ما أراد الله وجوده من أفعال العباد وقع قطعاً ، وما أراد عدمه منها ، لم يقع قطعاً ، فلا قدرة للإنسان على شيء منهما. (2) وأظن أن الرازي قد بالغ في شأن هذه الشبهة ، وإنَّه لو تأمَّل فيما حقَّقَه الأعلام حول كيفية تعلُّق علمه وإرادته سبحانه بمعلومه ومراده لتجلَّت الحقيقة ناصعة . وحاصل ما حقَّقَه الفطاحل من أعلام الفلسفة والكلام ، هو ما يلي: إنَّ علمه الآزلي لم يتعلَّق بصدور كلِّ فعل عن فاعله على وجه الإطلاق ، بل _____

(1) شرح المواقف: 8|155. (2) شرح المواقف: 8|156.